الدولة والعولمة نهاية سيادة الدولة الوطنية

العاقب سفيان

قسم الفلسفة

جامعة أحمد بن محمد 02 - وهران

الملخص:

لا شك أن العولمة تأثر على الدولة وسيادتها، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، هذا ما يدفعنا إلى القول بأن المفهوم الكلاسيكي للسيادة والذي كانت الدولة تمارسه على إقليمها وعلى مواطنها، لم يعد ممكنا في ظل تنامي العولمة إذ أصبحت الدول المعاصرة عاجزة إن لم نقل مستسلمة نسبيا في السيطرة على مجموعة من الظواهر التي يسعى الآخرين فرضها على شعوب الأطراف في صورة الشركات متعددة الجنسية، والأقمار الاصطناعية، والأسواق المالية العالمية وتشكلات البنية الكونية، والبورصات العالمية، وإلا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخضع فيها من قبل أيه فلسفة سياسية كانت.

الكلمات المفتاحية:

الدولة،العولمة، السيادة،الدولة الوطنية.

مقدمة:

لقد انتشر مصطلح "العولمة "، "Mondialisation" منذ أوائل التسعينات في كتابات سياسية واقتصادية عديدة بعيدة من الإنتاج الفكري العلمي أو الأكاديمي في البداية، وذلك قبل أن يكتسب المصطلح دلالات إستراتيجية وثقافية وفكرية مهمة، من خلال تصورات واقعية عديدة في العالم، واقترن ذلك بتفكك النظام الشيوعي وانهيار الإتحاد السوفياتي، وأوروبا الشرقية، وبروز الفكرة الأساسية، التي أدعها الباحث الأمريكي الذي يعد من أصول يابانية "فرانسيس فوكوياما" عن الانتصار الحاسم، والنهائي في رأيه لنظام السوق والمشروع الحر الرأس مالي الاقتصادي وقرينه السياسي أي النظام الليبرالي.

غير أن مصطلح "العولمة" سرعان ما انتقل من كلام السياسة والإعلاميين في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خصوصا إلى كتابات أكثر قيمة أنتجها مفكرون اقتصاديون واستراتجيون وغيرهم تناولوا فيها التعريف بهذه الظاهرة الحديثة هن جميع جوانبها وخاصة تأثيرها في العلاقات الدولية وفي بعض المبادئ الدولية الراسخة وخاصة مبدأ "السيادة" لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أهمها آليات العولمة وأثرها على السيادة، والنظام الدولي الجديد ومبدأ السيادة والدولة الوطنية الحديثة وفلسفة السيادة.

العولمة وأثرها على السيادة:

لا شك أن العولمة تأثر على الدولة وسيادتها، سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، هذا ما يدفعنا إلى القول بأن المفهوم الكلاسيكي للسيادة والذي كانت الدولة تمارسه على إقليمها وعلى مواطنها، لم يعد ممكنا في ظل تنامي العولمة إذ أصبحت الدول المعاصرة عاجزة إن لم نقل مستسلمة نسبيا في السيطرة على مجموعة من الظواهر التي يسعى الآخرين فرضيا على شعوب الأطراف في صورة الشركات متعددة الجنسية، والأقمار الاصطناعية، والأسواق المالية العالمية وتشكلات البنية الكونية، والبورصات العالمية، وإلا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تخضع فيها من قبل أيه فلسفة سياسية كانت.

فالسيادة في ظل تنامي أفاق العولمة، فقدت معانيها وبخاصة في ظل انتشار ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات، وسيطرة الهيئات المالية العالمية المتمثلة أساسا بالصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية التي أصبحت تفرض قيود إلزامية على سيادة الدول.

ولذلك سنتطرق في هذا المبحث بالدراسية والتحليل إلى مطالب الآتية: الشركات المتعددة الجنسية، والصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية.

كآليات اعتمدنا العولمة للبحث سيطرتها على العالم واحتوائه من حيث تحديد المفهوم والخصائص والأهداف الخفية والمعلنة، إضافة إلى ذلك إيضاح مدى تأثيرها على السيادة الوطنية الحديثة (القومية).

الشركات المتعددة الجنسية وسيادة الدول:

تعد الشركات متعددة الجنسية بمثابة المحور الاقتصادي الأساسي في ظل العولمة، فهي بمثابة الأداة التي تمول الإنتاج وتعو لمه، وتمثل السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي، وقد أصبحت الشركات الكبرى، شركات متعددة الجنسية لما صارت إدارتها في التخطيط والتنظيم والسيطرة والتسويق، وتجاوز الحدود الوطنية لتصبح ذات وجود عالمي، حيث بدأ تأثير هذه الشركات العالمية على الدول، مم أدى إلى تقييد سيادتها وتراجع دورها على الصعيد الدولي وازداد هذا التأثير بمرور الزمن وأصبح من الصعب بإمكان أي دولة أن تتجاهل هذه الشركات دون أن تأثر اقتصادياتها.

وبناءا على ما تقدم يمكنا كطلبة باحثين في فضاء الفكر السياسي المعاصر أن نخصص هذا المبحث لتعليق عن نقطتين أساسيتين، تتمثل الأولى في التعريف بالشركات متعددة الجنسيات وتطورها وأهم أهدافها والنقطة الثانية سنعرض من خلالها مدى تأثير هذه الشركات على سيادة الدولة.

الشركات متعددة الجنسية المفهوم والخصائص.

تباينت التعريفات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات، كما تباينت تسمياتها، من مثل الشركات العابرة للحدود، الشركات العالمية، والشركات العملاقة، والشركات الكوكبية، ويدل على الاختلاف في التعريفات والمصطلحات على عدم وجود اتفاق واحد حول طبيعة هذه الكيانات الاقتصادية والقانونية التي تعبر عن أهم الظواهر الاقتصادية الراهنة، ولذلك سنطرق فيما يلي إلى أهم التعريفات التي وردت بشأن هذه الشركات.

فنجد مثلا المفكر " بهرمانة " " BAHRMAN " يعرف الشركة متعددة الجنسية بأنها: « تلك المشروعات التي تسيطر على وحدات في أكثر من دولة واحدة، في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة ».

بينما يحرفها المفكر " ماتيوز " بأنها: «المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية، في عدد معين من الدول، والتي تحقق نسبة هامة من إنتاجها خارج الدولة الأم، وكل هذا في إطار إستراتيجية إنتاجية موحدة».[1]

[1] د. غضبان مبروك، "*المجتمع الدولي، الأصول، التطور والأشخاص*"، القسم الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص. 588.

ويرى المفكر " DETLEVE F. VAGTS " أن هذه الشركات هي عبارة عن «تجمع لشركات من جنسيات مختلفة، ترتبط بعضها البعض بروابط الملكية المشتركة، وتخضع لإستراتيجية إدارة مشتركة».[1]

إضافة إلى كل ذلك يمكن القول أيضا أن الشركات متعددة الجنسيات أو ما يعرف بالشركات العابرة للحدود أو لقارات هي: «نوع من شركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الرأس المال الضخم والتي يمتد نشاطها الإنتاجي أو المالي أو التسويقي عبر الحدود، في إطار إستراتيجية عامة للشركة الأم، حيث يكون لهذه الأخيرة حق ممارسة الإدارة لكل الفروع في الدول المضيفة لتحقيق أهداف الشركة الإدارية والإنتاجية بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن».[2]

وفيما يتعلق بالبينة الأولى لهذه الشركات فهي تعود إلى القرنين 17 و 18 الميلادي، بعدما توسعت الشركات التجارية ذات الطابع الاستعماري برعاية وتشجيع من الدول التي تتبعها هذه الشركات، وكان نشاط هذه الأخيرة مقتصر على عمليات تجارة الجملة على نطاق واسع، إلا أن تفجر الثورة الصناعية ورسوخها كان له الأثر الأكبر في تحولات عميقة في نشاط وهياكل الشركات متعددة الجنسية التي أخذت في التطور رويدا رويدا حتى استقر شكلها الحديث في منتصف القرن التاسع عشر، استمر نموها، وتنوعت نشاطاتها بعد الحرب العالمية الأولى، بحيث غزت نشاطات لم تكن مطروحة لها من قبل، وتوسعت حتى وصلت إلى قدرات وطاقات فاقت معها العديد من الدول، والحكومات أصبحت محدودة على أرضيتها، في حين أن هذه الشركات ليست لسيادتها الإنتاجية والتوزيعية أية أراضي، فهي تجول وتصول وتحوم فوق العالم باستخدام سرعة وسهولة الاتصالات والمعلوماتية.

وتتركز هذه الشركات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية واليابان، وتسيطر على ثلثي التجارة الدولية في السلع والخدمات في العالم، مما جعل منها الفاعل الأساسي في التجارة الدولية، والفاعل الرئيسي للحركة، وأصبح لها اليد العليا في إدارة وتوجيه الاقتصاد العالمي، وصارت لا تعبأ بالدول ولا بقوانينها ولا بصوابها.[3]

وتتميز هذه الشركات متعددة الجنسية بجملة من الخصائص يمكن أن نوردها في ما يلي:

- ✓ تعبئة الكفاءات: إذ تتميز هذه الشركات بعدم تقيدها بتفضيل مواطن دولة معينة عند

[1] د جوتيار محمد رشيق صديق، *"المسؤولية الدولية عن انتهاكات الشركات متعددة الجنسية لحقوق الإنسان"*، دار المطبوعات الجامعية، جورج عوض، الإسكندرية، 2009، ص. 22.

[2] د. السيد عبد المنعم المراكبي، *"التجارة الدولية وسيادة الدولة، دراسة لأهم التغيرات التي تحقق سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة الدولية"*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص.ص. 266 – 272

[3] د. السيد عبد المنعم المراكبي ، مرجع سابق، ص.ص. 271 – 274.

اختبار العاملين بها حتى أعلى المستويات فالمعيار الذي تأخذه به هو معيار الكفاءة.

- ✓ التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية: ويعتبر أداة لإدارة الشركات وهو المنهج الملائم الذي يؤد تحقيق ما تهدف إليه الشركة والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل. وتسعى من خلال هذا التخطيط إلى اقتناص الفرص وتكبير الفوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال.[1]
- ✓ تعبئة المدخرات العالمية: إن كل شركة من هذه الشركات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثمة تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها.
- ✓ ارتفاع درجة تنوع النشاط: تشير الكثير من الدراسات، أن هذه الشركات متعددة الجنسية تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها تقوم على منتجات متنوعة ومتعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، فإذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى، فقد بينت بعض الدراسات أجرتها "جامعة هارفد" الأمريكية، أن الشركات متعددة الجنسية المتواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية تنتج في المتوسط اثنان وعشرون سلعة من أنواع مختلفة، فمثلا شركة " جنرال سوتورز " لا تكتفي بإنتاج قطرات السكة الحديدية فحسب بل تتعداه إلى إنتاج الثلاجات، السيارات المختلفة الأنواع والأغراض.[2]

فبعد الحديث عن الشركات متعددة الجنسية التي تعتبر من آليات وسيات العولمة، سنطرق إلى الحديث عن آثار هذه الشركات على سيادة الدول.

آثار الشركات متعددة الجنسية على السيادة:

ما يمكن قوله أن الشركات متعددة الجنسية لقد تحولت في ظل العولمة إلى دول حقيقية تقوم بتفكيك الدول، وإعادة بنائها من جديد، وجعلتها تتنازل تحت ضربات الرأسمالية الاحتكارية عن حقوقها وحدودها الجغرافيا وواجباتها تجاه مجموعاتها، حتى تقيم دولة عالمية، قادتها رؤوس الاحتكارات العالمية الجشعة من صقور اليهود وغيرهم من الأمريكيين، كي تمتص دماء المستضعفين من شعوب الأطراف، فتقضى على شعورهم الوطني الذي هو شعور بدائي عند الاقتصادي المعولم الشهير "ليند بيرج" الذي اختار عبارة "نهاية الدولة القومية" كعنوان لمؤلفه الذي ألفه عام 1995 م.[3]

إن الشركات متعددة الجنسية، قد قفزت فوق الحدود التي تفصل ما بين الدول والأقطار، كما تمكنت من إزالة كل الحواجز الجمركية وتغلبت على كل القيود تحول دون تدفق المعلومات

[1] http://ar.wikipedia.org

[2] د. غضبان مبروك، مرجع سابق، ص. 596.

[3] د. أحمد عبد الغفور، العولمة، المفهوم.

فسلبت بذلك الكثير من سلطات الدول التي كانت تمارسها ضمن حدودها السياسية، و التي تعد من أهم مقومات سيادتها الوطنية، فأصبحت هذه الدول اليوم عاجزة غير قادرة في بسط سلطتها وقراراتها غلى أراضيها.[1]

من وسائل هذه الشركات في تأثيرها على سيادة الدول، قيامها بإغلاق فروعها أو نقلها إلى خارج الدولة، سواء بطلب من الدولة الأم أو إذا حاولت الدولة التدخل في شؤون الشركة وإجبارها غلى إتباع سياسات اقتصادية تؤثر على أرباحها، و الاتفاق مع شركات أخرى على مراقبة سياسات هذه الدولة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، و إذا ارتأت الشركة أن الدولة لا تتماشى واستثماراتها نزحت بقية الشركات المستثمرة الأخرى، مم يتولد عن ذلك انخفاض في أسعار العملات وأسعار الأسهم والسندات لهذه الدولة الراعية لهذه الشركات عبر أراضيها. كما حدث ذلك في المكسيك عام 1994 م، ودول جنوب شرق آسيا عام 1990 م.

لأن الليبرالية الجديدة تعمد في إبعاد الدولة عن الشعب، وتشجع الفساد، و تحويلها إلى أداة استغلال وقهر في خدمة مصالح السوق.

وفي ذلك نجد أن الشركات متعددة الجنسية، تعمل على إضعاف سيادة الدول وتهديد إي تقدم نحو الديمقراطية في الدول النامية، بحيث تلجأ هذه الدول إلى سياسة لإلى الإفراط في الخصخصة لتجنب هذه الشركات للاستثمار فيها، مم ينعكس بالسلب على انهيار الخدمات العم وإضعاف قطاعات التعليم والصحة العامة، وبالتالي الو جبها تحت نيران الوصاية الاقتصادية الخاصة.

وازداد نفوز هذه الشركات بعدما أصبحت تخلق النقود، وبذلك استطاعت أن تنزع بعض حقوق السيادة التي تعد من رموز السيادة الوطنية، بحيث خلقت هذه الشركات نقودا مقبولة التداول في معظم الدول، وهي بطاقات الإئتمان التي لا تخضع لرقابة البنوك المركزية، ولذا فقدت الدولة القومية كثيرا من أهميتها و تقلصت سيادتها أمام هذه الشركات العالمية خاصة في الدول النامية التي تفتقد لتقنية والمعلوماتية من أجل السيطرة على شبكات تداول المعلومات، ولذلك فقدت هذه الدول القوة في الوقوف أمام تدخل هذه الشركات في شؤون سيادتها. ومع طهور العملات الأجنبية كأدوات للتداول ومخزن للقيم وحيازتها للقبول العام، أكثر مما تحوز العملات الوطنية، مما أدى إلى اهتزاز سيادة الدولة في العالم الثالث، لأنه توجد علاقة مباشرة بين السيادة و القوى المهيمنة على الساحة الاقتصادية وعلى عملة الدولة، فإذا كانت القوى وطنية قويت السيادة وان كانت غير ذلك ضعفت السيادة.[2]

وان تراجع دور الدول أمام هذه الشركات متعددة الجنسية لم يقتصر على الدول أمام الدول النامية فحسب بل طال هذا التراجع أيضا الدول الصناعية المتقدمة، حتى وإن كان مختلفا من الكم و

[1] د. بوبوش محمد، "*أثر التحولات الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية*"، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008/ ص. 4

[2] د. السيد عبد المنعم الممراكبي، مرجع سابق، ص. ص. 274 – 275.

الكيف، وقد شمل هذا التراجع بعض المجالات كتخفيض نسبة الإنفاق في مجال الضمان الاجتماعي والتخلي على العدد من الخدمات وتسريح العمال، وسيطرة نقود هذه الشركات على توجهات الدولة السياسية، حيث أصبح قادة الدول والحكومات يحملون عقودا تجارية لصالح هذه الشركات، ويقومون بوسطات لإبرام الصفقات التجارية لها، مع العلم أن مراكز القيادة في هذه الشركات أصبحت أهمية كبرى في نظر الكثير من مناصب الدولة العليا.[1]

منظمة التجارة العالمية وسيادة الدولة:

ولتعزيز نجاح العولمة الاقتصادية، تم إنشاء "منظمة التجارة العالمية" المعروفة باسم "w.t." عام 1995 م، بمثابة قيادة اقتصادية للعالم على الصعيد التجاري، وقد تميزت هذه المنظمة بصلاحيات واسعة في مجال المراقبة والانضباط النشاط التجاري، وقد أقر ميثاقها إبراء تخفيضات ضريبة وتحرير المعاملات في مجال الخدمات المصرفية والسياحية[2] وبتلك أصبح لهذه المنظمة سلطات ونفوذ كبير، استطاعت أن يتخطى حدود الدول ليؤثر على سيادتها الاقتصادية والذي ينجز عنها المساس بالسيادة الوطنية لدى الدولة من الناحية السياسية.

ونظرا لخطورة دور المنظمة التجارة العالمية في إضفاء قيودها على السيادة الوطنية، فإننا سنسعى بالدراسة في هذا العنصر إلى نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في التعريف بالمنظمة مع تبيان أهم وظائفها ومهامها والنقطة الثانية نتطرق إلى تأثيراتها على مبدأ السيادة.

تأثير منظمة التجارة العالمية على السيادة الوطنية:

ما يمكن الإشارة إليه أن القيود التي فرضت على السيادة الوطنية بسبب التطورات في بنية النظام الرأسمالي لم تقف عند الأمر الإستراتيجية بل تعدت إلى الأمور الاقتصادية أيضا، وبالتالي أصبح "الإصلاح الاقتصادي" و"التكيف الهيكلي" شرط ضروريا للقبول في المنظومة الاقتصادية العالمية، كما أن سيادة الدول على قراراتها الاقتصادية أخذت في التقلص مع بروز المنظمة العلمية للتجارة التي قضت بإزالة التامة عوائق أمام تدفق حركة التجارة الدولية والتي تسير في اتجاه يعزز تقدم المتقدمين و يكرس تخلف المتخلفين.[3]

حيث سمح تحرير التجارة الدولية للمستثمرين التأثير غرادتت وجماعات في سيادة الدول، فقد نجح أحد المستثمرين "جورج سورس" بمضاربته ضد الجنيه الأسترليني عام 992 م من تحقيق

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] د. منذر محمد،"*مبادئ في العلاقات الدولية، من النظريات إلى العولمة*"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ط: 1، 2002، ص. 299.

[3] http://webcours.blogspot.com

أرباح بلغت 3 مليون دولار في الأسبوع، ولم يستطيع البنك المركزي البرلماني من سعر الجنيه الاسترليني، الأمر الذي يعد مساسا بسيادة دولة كبرى، كما أدت مضاربة أزمة عصفت بعملات واقتصاد هذه الدول.[1]

كما أن الدول الكبرى هي الأخرى لم تنجو من التأثير على سيادتها نتيجة تحرير التجارة، ولكن بأقل ضرر مقارنة بالدول النامية، إذ اقتصر تأثير الدول الكبرى على البرامج الاجتماعية والدعم المقدم للصحة والبطالة والتعليم، حين تم التقليل منها وذلك من أجل دعم قدراتها التنافسية مع الدول الكبرى الأخرى، وبالرغم من ذلك لقد استطاعت هذه الدول الكبرى المتقدمة من بني أرباح كبيرة من عملية التجار، العالمية، قدرها أصحاب الاختصاص بحوالي 300 مليون دولار سنويا.

وفي المقابل نجد الدول النامية هي الأكثر تضررا بهذه التحرير، إذ تأثرت سيادة الدول بشكل عميق، حتى صار التدخل في شؤونها الداخلية، الاقتصادية والسياسية والتشريعية، وهذا مما أدي على تصدع سيادة الدول الضعيفة من جراء ما يتعرض عليها من التزام بالأنظمة السياسية والاقتصادية، بحيث أصبحت لسيادة الدول النامية حدود لا تمكن أن تتجاوزها ومنها المحافظة على فوانين السوق العالمية وحرية التجارة وسياسات البورصات والإعفاءات الضريبية على الاستثمارات المباشرة، حيث أصبحت معظم دول العالم في حالة استسلام تام للمنظمة العالمية للتجارة. وبالتالي صارت طلبات المستثمرين تعلو كل الطلبات.

إضافة إلى كل هذا نجد أن الدولة قد تخلت عن العديد من سلطاتها، فمع كون سلطة فرض الضرائب تعتبر من السائل المعترف بها لكل دولة على إقليمها ومواطنيها وفقا لمعاير الإقليمية والوطنية، إلا أن تطور التجارة العالمية وقدوم اتفاقية منظمة التجارة الدولية أدى إلى منع الازدواج ألضريبي وتخفيض الضريبة بهدف الوصول إلى توحيد التشريعات الضريبية في الدول الأعضاء من المنظمة تدعيما لحرية التجارة و إزالة كل العوائق من أمامها مم أدي إلى الحد من سيادة الدول التي كانت مطلقة في غرض الضرائب.[2]

صندوق النقد والبنك الدوليين وسيادة الدولة:

سنتطرق في هذا المطلب بالدراسة والتحليل إلى المؤسسات المالية الصادرة عند اتفاقية "بر يتن وودز" المنعقدة عام 1944، والممثلة بالأساس في الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي باعتبارهما المنظمتين البارزتين على مسرح الحياة الاقتصادية الدولية وذلك من أجل توضيح مدى تأثير سيادة الدولة بهذه المنظمات العالمية ومدى تأثير هذه الأخيرة على سيادة الدول النامية.

[1] د. أحمد يوسف أحمد، "*السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية، قيود متزايدة وتحديات شاقة*"، جامعة الدول العربية، (مجلة).

[2] د. السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص.ص. 240، 256

البنك العالمي وأهدافه:

لقد أنشئ البنك العالمي بمقتض مؤتمر "برتين وودز" وباشر أعماله عام 1945، فهو الابن الشقيق للصندوق النقد الدولي ويكمل أهدافه والغرض من إنشاء البنك العالمي هو تنظم تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان التي درستها الحرب والعمل على تقديم المساعدات في إنشاء التعمير وتسهل الاستثمار الأغراض إنتاجية، وهو يشبه الصندوق النقد الدولي من حيث أعضائه المؤسسين وكذا من حيث نظام التصويت والإدارة، وقد ساهمت كل دولة بحصة مساوية تقريبا بحصتها في الصندوق، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تزيد حصتها قليلا في البنك على حصتها في الصندوق.

ويقوم البنك بممارسة ثلاثة أنواع من الأعمال وهي الإقراض المباشرة، وعملية الإقراض غير المباشرة، وعملية الضمان، وتعتبر الآليات والأجهزة في الصندوق والبنك متشابهة[1] ومقرها "واشنطن" ومن جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها نذكر منها:

- ✓ تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- ✓ تشجيع المشاريع التنموية كالمرافق الإنتاجية والموارد الاقتصادية في الدول الأقل نموا.
- ✓ العمل على نمو التجارة الدولية، نموا متوازنا طويل المدى.
- ✓ المحافظة على توازن حسابات المدفوعات الدولية.
- ✓ المساهمة في تعمير دول الأعضاء والعمل على تقدمها إقتصاديا.

تأثير الصندوق الدولي والبنك العالمي على سيادة الدولة:

بعد ما كان هدف الصندوق النقد الدولي هو ضمان استقرار النظام النقد العالمي وكذا معالجة الإختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات أصبحت مصغرة لخدمة مصالح الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقف مانعا أمام سياسة الاجلاءات عن الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتوافق مع إدارتها ونفس الشيء حدث مع الدول الرأسمالية الكبرى، وبالرغم عجز هذا الصندوق فإنه لم يترك للدول الكبرى حرية ما تقرره من سياسات وتوجهات، كون أن الدول الرأسمالية الكبرى تتحكم في المنظمات الاقتصادية الدولية، التي تساهم بالقسط الأكبر في كل من البنك العالمي والصندوق النقد الدولي. فهي تسيطر على المنظمات الاقتصادية الدولية، وتستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية ووالترويج للسياسات التي تقدمها الدول المنتجة للنفط للبنك العالمي والصندوق النقد الدولي، غير أن الدول الكبرى لم تسمح بزيادة هذه الدول وبالتالي تقلص نفوذها في إدارة الصندوق.

[1] د. السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص.ص. 200، 201.

ويتضح من خلال ازدواجية التعامل التي ينتهجها الصندوق النقد الدولي في سياسة تعاملاته مع الدول المتقدمة، نجده يطعن في سيادة باقي الدول الأطراف بحيث يعمل على فرض سياسات اقتصادية تحد من سيادتها، وذاك منذ خلال تدخله في عمليات الخصخصة وإعادة هيكلة الاقتصاديات والحد من تدخل الدولة في العديد من الشؤون الاقتصادية، وإلا تعرضت إلى الاتمسار والخراب الاقتصادي نتيجة منع القروض عنها أو سحب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عنها.[1]

إضافة إلى ذلك تخفيض سعر العملة الوطنية والمصاريف المتعلقة بالإنفاق العمومي، مم يولد ارتفاع في زيادة معاناة الأفراد، كما أرهقت المديونية المدارة من قبل الصندوق النقد الدولي الأول الدائنة، وتنج عنها تهمش الإدارة الوطنية، مما طال دون اتحاد القرارات السديدة وتصدع مصدقية الإرادة الوطنية وفسح المجال لتقدم الشرعية الخارجية المستمدة من المؤسسات المالية الدولة حساب الشرعية الداخلية.[2]

وعليه يمكن القول أن الدول النامية قد أرغمت على تقبل الشروط الظالمة والتعسفية التي فرضها كل من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حتى تحصل على إعادة جدولة ديونها، والحصول على قروض جديدة كما سعت للاقتصاديين أجانب بحث ميزانياتها وقبلت توجهاتهم، وقامت بتنفيذ برامج التكييف الهيكلي التي تطلبها المؤسسات الدولية بهدف إدراج اقتصادياتها من الاقتصاد الدولي، هذا النوع من البرامج الذي يفرضها الصندوق النقد الدولي تؤثر وتنال من سيادة الدول النامية وتضع اقتصادياتها تحت السيطرة المباشرة للصندوق النقد والبنك العالمي، اللذان يقومان بتوجيهها وفقا أعمدة مسطرة سياسيا واقتصاديا للدول الكبرى. وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا النوع من العمل يشكل استلابا اقتصادي وسياسي، وقد نهته بعض الباحثين بالاستعمار السوقي، إذ بفضله استطاعت الدول الكبرى من إخضاع الحكومات والشعوب لترى السوق التي يسيرها الدائنون الدوليون و الشركات المتعددة الجنسية.

فآليات الدولة بما فيها الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى جانب مؤسسة التجارة الدولية أضحوا بمثابة أدوات للتحكم الدولي، فعن طريق سياسات الافتراضية متعددة الأطراف والتي يقوم بها البنك الدولي ومجموعة البنوك التنمية الإقليمية لأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، وعن طريق صندوق النقد الدولي، حدثت إعادة هيكلة لاقتصاديات الدول النامية والدول الاشتراكية السابقة، حتى يتم إدراجها في الاقتصاد العالمي لتسهل إدارتها لصالح المراكز الرأسمالية، وسعى كل من الصندوق النقد والبنك العالمي للترويج للتحرير المالي. بحيث يتم السعي لفرضه على الدول وفقا تعلمات الكبير اليه الجديدة وتتضمنه من إلغاء القيود التي والضوابط التي المفروضة على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية وإعطاء الحرية المطلقة للسوق في عمليات حماية وتوزيع

[1] د. السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص.ص. 331، 332.

[2] د. مقدادي محمد، "*العولمة رقاب كثيرة* "، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، لبنان، 2000م، ص. 88.

وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية وفقا حدود قانون العرض والطلب، ومن إنهاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك والشركات العامة فيها يعرف باسم الخصخصة.[1]

والملاحظ أن البنك العلمي قد أدرج على حد اعتبار المسائل السياسية خارجية عن نطاق عملياته وذلك مراعاة شبه لأحكام صريحة واردة غير المادتين 03، 05 منذ اتفاقية تأسيسه إلى "بريتن ورتز" تحرم عليه أخذ هذه الاعتبارات في الحسبان عند اتخاذ قراراته، غير أن ما هو في الواقع هو عكس ما ورد في النصوص، حيث توحل البنك في الشؤون السياسية وبل في سيادة الدول الأعضاء دون أخذ الاعتبارات الاقتصادية وحدها في الحسبان، فتحججا الأحداث الداخلية و الخارجية في بلد ما قد يكون لها آثار اقتصادية مباشرة لذلك يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراته، إذا لصعب حل الفصل ما بين الشأن السياسي و الشأن الاقتصادي، بل التدخل هذا قد يتعدى إلى مسائل أخرى ليس لهما علاقة بالقرض المطلوب، فالولايات المتحدة الأمريكية قد سنت تشريعا يلزم المدير الدتنفيذي الممثل لها في البنك بمعارضة تقديم أي قرض قد يقدم في أي شكل آخر من أشكال المساعدة المالية أو العينية إلى أي دولة تنهك بشكل صارخ حقوق الإنسان، أو توفر ملجأ للإرهاب الدولي، وفق ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية به، ولكن يعد ذلك تدخلا سافرا بتشريع محلي في سيادة الدول الأخرى، وأداة تزيد من هيمنتها على الدول النامية وتعزز من الأدوات انتهاك سيادتها و التدخل في شؤونها، إلا أن الولايات المتحدة لا تكترث بذلك ولا ترى إلا مصالحها فقط.

ويمكن الإشارة في هذه النقطة أن الصندوق والبنك العالميين قاما بتعديل لوائحهما تدريجيا بطلب من الدول العظمى حتى يتمكنا من التأثير على سيادة الدول الأعضاء عن طريق التدخل في تفاصيل الحياة الداخلية لهذه الدول، عند طلب الدول لقروض من البنك أو من خلال إشراف الصندوق على برامج التكيف الهيكلي للدول المتعثر اقتصاديا.[2]

[1] د. السيد عبد المنعم المراكبي، مرجع سابق، ص.ص. 132 – 134.

[2] المرجع نفسه، ص.ص. 132 – 134.